

Distr.: Limited
1 July 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثامنة والأربعون

٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٨ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها

الثامنة والأربعين

مشروع التقرير

المقررة: السيدة ستيفانيا روسيني (إيطاليا)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

(البند ٣ (ب))

البرنامج ١٩

حقوق الإنسان

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها العاشرة المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog. 19)).

٢ - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.



المناقشة

٣ - أعرب عن التأييد للبرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين. كما أعرب عن التأييد لتنفيذ عملية الإصلاح في مجال حقوق الإنسان التي دُعي إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ولاستقلالية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأعرب عن التقدير لما تم الاضطلاع به من أنشطة في إطار البرنامج من أجل تقديم الدعم للدول في مجال أعمال حقوق الإنسان.

٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن تحقيق أهداف البرنامج كما ترد في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيحتاج على ما يبدو إلى فترة أطول من فترة السنتين. وأعرب عن رأي آخر بأن بعض جوانب الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لم تراعى فيها بعض الجوانب الهامة من الخطة البرنامجية لفترة السنتين الحالية والخطط السابقة. وأشار البعض إلى أن الولايات التشريعية للبرنامج كثيرة وينبغي أن يسترشد بها في صياغة الخطة البرنامجية لفترة السنتين، في حين رأى آخرون أن بعض جوانب الخطة مثل "النهج القائم على أساس الحقوق" لم تعتمد الهيئات الحكومية الدولية.

٥ - وأعرب عن الترحيب بإدراج التأييد لآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وأعرب عن آراء مفادها أن سرد البرنامج أعطى مصداقية لإنشاء مجلس حقوق الإنسان منذ سنتين، وأن المجلس دعم مكانته ضمن الأمم المتحدة وأسهم في جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية، ولكنه بحاجة إلى تعزيز مساهمته على الصعيد العالمي. وأشار بعضهم إلى أنه ينبغي إيراد إشارات في الخطة إلى تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي.

٦ - وطرحت أسئلة بشأن التدابير القائمة لمعالجة عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للموظفين من الفئة الفنية وما فوقها ضمن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على النحو المشار إليه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2007/8). كما طلب توفير معلومات أيضاً بشأن التدابير التي اتخذتها المفوضية لتعزيز التنوع الجغرافي للموظفين في المفوضية وفي أماكن عملها في الميدان.

٧ - وأثيرت تساؤلات بشأن الآليات القائمة لإشراك الدول الأعضاء في استعراض مشروع برنامج العمل وما يرتبط بذلك من احتياجات في الميزانية بشأن أنشطة حقوق الإنسان في ضوء الأولويات التي وضعها مجلس حقوق الإنسان.

٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز المتعلقة بالبرنامج ١٩ تستند إلى تدابير تتعلق بالكمية وينبغي أن تشمل أيضاً تدابير تتعلق بالنوعية. وأشار أحدهم إلى أن

العديد من مؤشرات الإنجاز يقيس على ما يبدو الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، غير أن المهمة الأساسية التي يتعين تناولها هي قياس ما قامت به المفوضية من أعمال وما قدمته من مساعدة إلى الدول الأعضاء.

٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن هدف البرنامج الفرعي ١ ألف، مراعاة حقوق الإنسان، كان يفتقر إلى الوضوح وينبغي إعادة صياغته ليتماشى مع الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأعرب عن الترحيب بإدراج "البعد الجنساني" في هدف البرنامج الفرعي ١ (أ)، ولكنه أشار إلى أنه ينبغي أيضا أن تدرج مثل هذه المسائل في الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز للبرنامج الفرعي. وطلب تقديم توضيح في ما يتعلق بإدماج منظور لحقوق الإنسان في برامج الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال سيادة القانون، المشار إليه في الفقرة ١٩-٩ (أ). وأعرب عن رأي مفاده أن التأكيد الذي ورد في الفقرة ١٩-٩ (ج) بشأن تعزيز إدماج حقوق الإنسان فعليا في برامج التنمية لا ينبغي أن يستخدم كحجة لفرض الشروط على تقديم المساعدة الإنمائية.

١٠ - وأعرب عن آراء مفادها أن التخفيف من وطأة الفقر وتقديم المشورة التقنية والربط الشبكي والمعونة والتجارة أصبحت كلها مجالات بالغة الأهمية ولها صلة بحياة العديد من الناس؛ وبالتالي فإن هدف البرنامج الفرعي ١ باء، الحق في التنمية، لم يصغ بطريقة واضحة وقد ينشأ عن ذلك صعوبات في تنفيذ البرنامج الفرعي. كما أعرب عن آراء مفادها أنه ينبغي الترويج للحق في التنمية وينبغي أن يحظى بما يلزم من الاهتمام.

١١ - وأثير تساؤل عن معنى عبارة "آليات الديمقراطية" في الإنجاز المتوقع (هـ) في إطار البرنامج الفرعي ١ جيم، البحث والتحليل. وأشار إلى أن الأساس الذي ستستند إليه المفوضية في رصد تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان المشار إليها في الإنجاز المتوقع (و) في إطار البرنامج الفرعي ١ جيم ليس واضحا. وبالتالي يبدو أن المفوضية ستجاوز حدود ولايتها. وأعرب عن رأي مفاده أن نص الإنجاز المتوقع (أ) في إطار البرنامج الفرعي ١ جيم ينبغي أن يكون النص نفسه الوارد في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع إضافة كلمة "القسري" بعد كلمة "الاختفاء" من أجل مراعاة الصيغة المستخدمة في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٦١. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن إدراج عبارة "الأشخاص ذوي الإعاقة" يدل بوضوح على الالتزام باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. وأعرب عن رأي آخر مفاده أن نص الإنجاز المتوقع (أ) في إطار البرنامج الفرعي ١ جيم جاء ضعيفا في ضوء مؤتمر ديربان الاستعراضي.

١٢ - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي حذف الإشارة إلى الأمم المتحدة في الهدف. وأثير تساؤل في ما يتعلق بعبارة "الجهات الفاعلة الوطنية والدولية" في الإنجاز المتوقع (ج).

١٣ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإشارة في هدف البرنامج الفرعي ٣ إلى "الجهود المبذولة" من قبل الأمانة العامة كانت ضعيفة. وطلب تقديم توضيح بشأن معنى كلمة "حماية" في الهدف. وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، طلبت معلومات عن مكاتب المفوضية في الميدان ومكاتبها القطرية وعلاقة هذه المكاتب ببعثات حفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك معلومات عن الموارد المخصصة لهذه الأنشطة.

١٤ - وأثيرت تساؤلات بشأن السبب المنطقي لذكر جميع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان في إطار البرنامج الفرعي ٢. وطلب أيضا تقديم توضيح بشأن تقديم الدعم التنظيمي المعزز إلى مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه يبدو أن هناك ازدواجية في ولايات البرنامج الفرعي ٤. وطلب توضيح كيفية تفادي هذه الازدواجية.

١٥ - ورغم أن اللجنة أجرت تبادلا في الآراء، أعربت عدة وفود عن أسفها أنه نظرا لضيق الوقت لم يكن من الممكن استعراض التعديلات التي اقترحتها الوفود.

النتائج والتوصيات

١٦ - أوصت اللجنة، نظرا لضيق الوقت، أن يقوم رئيس لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين بإحالة النتائج والتعديلات المقترحة بشأن البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى رئيس اللجنة الثالثة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

١٧ - وتوصي اللجنة بأن تحيل الجمعية العامة البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى اللجنة الثالثة لاستعراضه واتخاذ إجراء بشأنه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".